



ويتعين على اللجنة أن تكون في مستوى التحديات الحالية والمستجدة العديدة التي تواجه الأمن الغذائي والزراعة.

وقد أحرز قدر قليل من التقدم في مجال الحد من الجوع في العالم، إذ يبلغ العدد الإجمالي لناقصي التغذية 925 مليون شخص، وهو ما يشكل معدل انتشار الجوع بنسبة 16 في المائة في العالم النامي. ولا زالت المشاكل الهيكلية تعزز انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر التي تؤثر أيما تأثير في الفقراء والبلدان الفقيرة. وعلاوة على الجوع المزمن، ثمة ما مجموعه 32 بلدا في حالة أزمة غذائية جسيمة تقتضي مساعدات غذائية طارئة.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى حالة المجاعة في القرن الأفريقي، ولا سيما في الصومال. فهناك أربعة ملايين شخص في حاجة للمساعدات الغذائية في هذا البلد.

وتشكل الأزمات الاقتصادية والغذائية التي شهدتها السنوات الأخيرة تحديا كبيرا بالنسبة للجهود التي نبذلها لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالحد من الجوع. ويمكن لأزمة اقتصادية ومالية وشبكة تطل أجزاء كبيرة من العالم الصناعي أن تضع عقبات خطيرة تعترض سبيل ما تشدد الحاجة إليه من تكثيف للجهود في مكافحة الجوع. وفي عالم يتسم بعمولة متزايدة، يكون لأزمة اقتصادية في جزء منه آثار في مختلف النظام العالمي من خلال الروابط التجارية والمالية وتلك المتعلقة بالمعونة.

ويطرح تقلب أسعار الأغذية تحديا لحق من حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو الحق في الحصول على الغذاء الكافي. فارتفاع الأسعار وتقلبها، لا يزيد فحسب من الفقر وانعدام الأمن الغذائي بل يعمق مستواهما. وتؤثر آثارهما أيما أثر على أشد الناس فقرا - ولا سيما الفقراء في المناطق الحضرية والمعدمون- الذين قد ينفقون ما يصل إلى 75 في المائة من دخلهم على الأغذية. وإن ارتفاع أسعار الأغذية يقلص القوة الشرائية، وقد تؤدي فترات مؤقتة من نقص التغذية إلى ضرر لا رجعة فيه. كما أنها تعزز شراك الفقر نظرا لتآكل رأس المال المادي والبشري وانخفاض الانفاق على قطاعي التعليم والصحة.

وبالنسبة لمنتجي الأغذية الفقراء، يزيد تقلب الأسعار من حالة عدم اليقين ولا يشجع الاستثمارات التي لا غنى عنها لزيادة إنتاج الأغذية والحد من الضعف. وعلى المستوى الوطني، يهدد ارتفاع فواتير الواردات الغذائية وتقلبها احتياطات العملة الصعبة وميزانيات التنمية ويبطئ عجلة النمو والتنمية.

وإن اعتماد السياسات الجيدة ضروري. كما أنه من الأهمية بمكان الاستثمار في نمو الانتاجية الزراعية والقدرة على التكيف لمواجهة تقلب أسعار الأغذية. ولا تزال زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة، مع التركيز على المبادرات التي تدعم أصحاب الحيازات الصغيرة - المنتجون الرئيسيون للأغذية في أنحاء كثيرة من العالم النامي - تكتسي أهمية بالغة لزيادة قدرة الزراعة على التكيف مع الصدمات وتعزيز الأمن الغذائي المستدام على المدى الطويل.

ويبدو أن القواعد التجارية الحالية التي اعتمدت في أوقات انخفاض أسعار الأغذية واستقرارها لا توفر ما يكفي من الحماية للتصدي لارتفاع الأسعار وتقلبها، بل قد تؤدي إلى زيادة حدتها.

كما أن الوقود الحيوي يعزز الرابط بين أسواق الأغذية والطاقة، مما يجعل أسواق الأغذية أكثر تقلباً. ويمكن لتزايد اهتمام المستثمرين الماليين في أسواق السلع الزراعية الآجلة أن يسهم أيضاً في تقلب الأسعار على المدى القصير.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

عقب أزمة الأمن الغذائي التي شهدتها العالم في الفترة 2006-2008، يزودنا تحليل الاستجابات السياسية بعبر أساسية، كما هو مبين في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لهذه السنة.

وتتمثل إحدى هذه العبر في أن تأثير ارتفاع الأسعار ليس متساو في جميع البلدان. فالبلدان الكبيرة ذات اقتصادات وميزانيات قوية تمكنت من حماية نفسها من تقلب الأسعار الدولية وآثارها الوخيمة على الفئات المستضعفة من خلال برامج الحماية الاجتماعية. في حين تعذر على البلدان الصغيرة المستوردة للأغذية، ولا سيما في أفريقيا، والتي لها اقتصادات ضعيفة وميزانيات قليلة، حماية أسواقها المحلية من طفرات الأسعار وسكانها المستضعفين من الآثار السلبية. ويبين تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أن عدد ناقصي التغذية في المجموعة الأولى من البلدان ظل ثابتاً تقريباً بينما ارتفع ارتفاعاً حاداً في المجموعة الأخرى.

وثمة عبرة رئيسية أخرى تكمن في أنه كان بالإمكان إلى حد كبير تفادي ارتفاع الأسعار في الفترة 2006-2008، وتجنب بعض آثاره على الجوع، لو كان هناك نظام فعال لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات. وقد ازداد تقلب الأسعار حدة بسبب الافتقار إلى معلومات دقيقة عن العرض والطلب العالمي. وكشفت فترات أسعار الأغذية عامي 2008 و2010 عن عدد من نقاط الضعف التي تشوب نظم معلومات الأسواق وشفافيتها وتنسيق الإجراءات والاستجابات السياسية. وعلى الصعيد العالمي، لا توجد آلية فعالة لتحديد الحالات الشاذة لأسواق الأغذية. وهو ما أسفر عن غياب التآزر بين المعلومات وعمليات التحذير وتنسيق الاستجابة السياسية.

وفي الوقت ذاته، أدت الاستجابات غير المنسقة لمواجهة الأزمات إلى أن النجاح في حماية اقتصادات بعض البلدان من تقلب الأسعار أسفر عن زيادة تقلب الأسعار في أسواق أخرى، وهو ما أفضى إلى تفاقم الوضع في بلدان أخرى.

ومن الأهمية بمكان زيادة الشفافية في الأسواق. ولهذا السبب يُعدّ إنشاء نظام معلومات الأسواق الزراعية، الذي أوصى به التقرير المشترك بين الوكالات المقدم إلى مجموعة العشرين، مهماً للغاية. فهذا النظام، الذي سيكون ضمن جملة أمور أخرى محط نقاش في هذا الاجتماع، يعالج نقاط الضعف التي تعترى المعلومات والتنسيق. وسيؤدي تحسين المعلومات بشأن الأسواق العالمية وتعزيز الشفافية إلى الحد من ارتفاع الأسعار المتأني عن مشاعر الذعر والسماح باتخاذ قرارات مستنيرة على نحو أفضل. ويشكل إطلاق منتدى الاستجابة السريعة خطوة مهمة نحو تعزيز قدرتنا على مواجهة أزمات أسعار الأغذية بطريقة منسقة. ويهدف هذا المنتدى إلى النهوض بالتبادل المبكر للمعلومات الرئيسية عن التدابير المتخذة للحؤول دون وقوع الأزمات ومواجهتها وبمناقشتها بين واضعي السياسات.

وتضطلع اللجنة، بصفتها المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل الذي يعالج مسألتى الأمن الغذائي والتغذية، بدور حاسم الأهمية من خلال جمع البلدان والجهات الفاعلة المعنية معاً لمناقشة قرارات سياسية مهمة والاتفاق عليها. وسيؤدي التعاون الوثيق مع منتدى الاستجابة السريعة إلى تشجيع تنفيذ سياسات فعالة وناجحة، وسيساعد على تجنب الخيارات السياسية التي يمكن أن تكون مضرّة.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، الأصدقاء الأعزاء،

لا يمكن المغالاة في التشديد على ضرورة الاتساق في السياسات والإجراءات المعتمدة بين مختلف مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة يسعون إلى تحسين الأمن الغذائي. وهذا هو الغرض الأساسي للجنة الأمن الغذائي العالمي. ولكننا ندرك جميعاً مدى تعقيد وصعوبة عملية تحقيق اتساق وتنسيق مجديين على أرض الواقع. وسيكون على جميع أصحاب المصلحة تجاوز أهدافهم وجدول أعمالهم الفردية لإحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية.

ويقتضي التناسق معالجة تجزئة المسؤوليات عن الأمن الغذائي بين مختلف أصحاب المصلحة على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال المعلومات الشفافة والحوار المفتوح والمفاوضات.

ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن التحديات السياسية الهامة ستكون محط المناقشة اثناء عملكم هذا الأسبوع وأن هذه القضايا تتصدر جدول أعمال مجموعة العشرين لهذه السنة وتحتل مكانة بارزة على الصعيدين الوطني والدولي.

وأود أن أتوجه بالشكر والتهنئة، من خلال رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى، صديقي العزيز الفروفوسور سواميناثان الذي معنا اليوم، إلى جميع الأعضاء لإعداد تقارير فريق الخبراء التي ستعرض علينا اليوم في وقت لاحق.

ويسرني أيضاً أن ألاحظ المشاركة الكبيرة جداً لممثلي القطاع الخاص الذين سيقترون آلية لتعزيز تفاعلهم مع اللجنة. وهذا تطور كبير ومرحب به نظراً لأهمية القطاع الخاص في كامل سلسلة قيمة الأمن الغذائي والتغذية.

ويسعدني أنهم ينضموا إلى أصدقائنا من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

السيد الرئيس، معالي وزراء، المندوبون الموقرون، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح ضمان الحصول الكافي على الأغذية والتغذية يشكل تحدياً متزايداً التعقيد. وبالتالي يجب تقييم الخيارات العديدة والمتنوعة لتحسين فرص الحصول على الأغذية والموارد الطبيعية في سياق بيئة تتسم بالعولمة ومتراطة بشكل كبير. ولم يعد من الممكن إدارة مثل هذه التحديات من قبل بلدان تعمل في معزل عن البلدان الأخرى. وثمة حاجة إلى توفير المزيد من التناسق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتأمين إمدادات غذائية كافية ومستقرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

ومما يثلج صدري للغاية مشاهدة التقدم الذي أحرزته اللجنة باتجاه تحقيق رؤيتها المتمثلة في "أن تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين بالعمل معاً بصورة متناسقة دعماً للعمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء".

وأود أن أشكر جميع الذين ساهموا في بلوغ هذه الغاية. ما أود أن أعرب عن امتناني الخالص لأعضاء مكتب اللجنة الذي يتولى توجيهه الرئيس السيد نويل دي لونا، وللمجموعة الاستشارية التابعة للمكتب وللأمانة المشتركة، لما تحلوا به من تفان وأنجزوه من عمل دؤوب.

وأود أن أؤكد لكم دعم المنظمة المتواصل لإصلاح اللجنة بصفتها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة الجوع.

وانني واثق من أن نتائج مداولاتكم ستؤدي إلى تعزيز تقدمنا نحو إيجاد عالم خال من الجوع وإسراع وتيرته. وشكراً لكم على حسن إصغائكم وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في عملكم.